

علم الوضع وأثره في الفكر اللغوي قديما وحديثا

أ.م.د. محمد ذنون يونس الهاشدي (*)

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور (علم الوضع)، وهو أحد علوم اللغة العربية عند اللغويين القدامى، المهتم بدلالات الألفاظ والتراكيب الوضعية، وفلسفة وضعها لإدراك التباين الملحوظ عند الوضع للقوالب اللفظية والوظائف المسندة إليها في الكلام الإنساني، من خلال بيان أصل وضعها والهدف المراعى أثناء عملية الوضع، والانحراف عن الوضع عند المستعملين لتلك البنيات اللغوية، وأثر تلك الدلالات الوضعية وغير الوضعية على تلون وتنوع القوالب اللغوية المعبر بها في الكلام، كما يركز البحث على أثر هذا العلم في التشكيل المعرفي للغويين العرب، وأثر انتباه اللغويين لفكرة الوضع اللغوية على الدراسات اللغوية العربية قديما وحديثا، والفائدة المرجوة من التفات الدارسين القدامى والمعاصرين إلى هذا العلم لسبر أغوار الكلام ومعرفة تنوع مناحيه، وقد تابع هذا البحث بشكل مكثف أثر هذا العلم على التنظير الصرفي والنحوي والبلاغي كما ظهر في مؤلفاتهم ودراساتهم، فتوقف عند ابن السراج في الأصول، وابن جني في الخصائص، والشيخ عبد القاهر الجرجاني في الدلائل، الذي كانت لنا معه وقفة طويلة؛ لأنه تناول فكرة الوضع التركيبية، وهو يميز بين مختلف التراكيب الكلامية؛ لمعرفة وظائفها وسر تنوعها وتعددتها، والزمخشري في المفصل وابن عصفور في شرح الجمل، وأشرنا إلى أن الرضي الاستربادي قد اهتم كثيرا بهذا العلم في تبويبه وتنظيمه وتعليقه للمباحث النحوية في مدونته (شرح الكافية).

(*) أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية، كلية التربية للبنات، جامعة الموصل.

ولما آل البحث إلى جهود المعاصرين وجدنا المادة غزيرة في مؤلفاتهم، سواء نصوا على أثر علم الوضع في دراساتهم ومباحثهم أو تركوا ذلك اعتماداً على اشتهاار فكرة (الوضع اللغوية) في الدراسات الحديثة، ولذا كان من الطبيعي أن ننتقي أكثر الدارسين اهتماماً بهذه المباحث، فقصرنا الجهد على علمين بارزين في سماء الفكر النحوي العربي المعاصر، هما: تمام حسان ومحمد حماسة عبد اللطيف من خلال كتابيهما: (الأصول) و(النحو والدلالة)، اللذين ظهر أثر علم الوضع في مباحثهما بشكل معمق وتطير محكم، لنختتم البحث بعد ذلك بدراسة العلاقة بين علم الوضع وكل من المعنى والوظيفة.

Position logy and its effect in linguistic thought In past and nowadays

Asst .Pro. Dr. Mohammed T. Younis fathi al- Rashidi

ABSTRACT

This research aims at showing the role of position in studying Arabic words and constructions and their uses in knowing the differences between words and constructions in meaning and function.

We followed some of traces of this science on morphologically, grammatically, and rhetorically theory.

We clarified several opinions of linguists and their notes in this side.

علم الوضع وعلم المصطلح:

قد يشتبه على البعض التفرقة بين هذين العلمين نتيجة تداخل بعض الألفاظ العلمية في مباحثهما النظرية والتطبيقية^(١)، فنرى علماء الوضع يقولون: إن الوضع تخصيص اللفظ بالمعنى ليدل عليه بنفسه أو بالقرينة^(٢)، بحيث متى أطلق اللفظ فهم منه المعنى، وهذا التعريف لعلم الوضع يقترب اقتراباً شديداً من (علم المصطلح)، الذي هو: ربط لفظ منقول من اللغة دال على معنى أصلاً إلى الدلالة على معنى مستحدث جديد، بحيث متى أطلق اللفظ المنقول لا يتسرّب

إلى الذهن معناه الأصلي، وإنما يفهم منه معناه الجديد بعد العلم بالوضع أي بالنقل، فمتى أطلق لفظ مصطلح من المصطلحات فهم منه معناه العلمي^(N)، فظن بعضهم نتيجة عدم نشر هذا العلم وتدرسه كسائر العلوم اللغوية - بل هو في الحقيقة أصلها، والمتحكم في تبويباتها ومباحثها، وسائر أحكامها وقوانينها التي تبين الأصل الوضعي والطبيعة الاستعمالية المرتبطة بأصلها - فاعتقدوا أن (علم الوضع) عند القدماء هو (علم المصطلح) عند المعاصرين، وهذا من تخصيص العام بأحد مباحثه أو من استعمال الكلي في أحد جزئياته، لأن العلاقة بين (علم الوضع) و (علم المصطلح) هي علاقة عموم وخصوص مطلق، يمثل علم الوضع جهة العموم في المعادلة، ويمثل (علم المصطلح) جهة الخصوص فيها، ففي علم المصطلح يكون موضوع الدرس منحصراً ببيان كيفية وضع لفظ، ونقله من معناه الأصلي بطرق التعريب والاشتقاق والنحت والتوليد.. للدلالة على معنى مستحدث جديد، وهذا النقل والوضع مختص بأهل العلم وخاصته، أي نقل أهل العرف الخاص لفظاً من معناه اللغوي الموضوع له أصالة إلى معنى آخر جديد، وهو بهذا لا يهتم إلا بدراسة الألفاظ المنقولة عن معناها الأصلي بقصدية من أهل العلم، كمصطلحات الفقه والطب والنحو والفلك... وغيرها، فكل هذه المصطلحات ألفاظ لغوية لها معانٍ أصلية، وضعها لها واضع لغة العرب، ثم يأتي الأطباء والبلاغيون والنحاة (أهل العلم والعرف الخاص) فيخرجون اللفظ اللغوي عن قصد من دلالاته الأصلية ويضيفون إليه معاني يسكبونها على دلالاته الأصلية، في حين أن علم الوضع لا يدرس هذه الجزئية من جزئيات الوضع اللغوية، بل هو يدرس كل ألفاظ اللغة باعتبار أنها رموز صوتية تحمل معنى، ففي علم الوضع تغدو كل الرموز الصوتية والألفاظ المنطوقة، الدالة على معنى مفيد (مصطلحات) اصطلاحاً عليها الواضع، وخصّها بمعان تدل عليها، بحيث متى أطلقت أو تلفظ بها المتكلم فهم منها معناها الموضوع له بعد العلم بالوضع، ومن هنا يمكن القول: إن (المصطلح) له دالتان: عامة، وتشمل جميع ألفاظ اللغة أسماء وأفعالا وحروفا وتراكيب وحقائق ومجازات... ودلالة خاصة، وتشمل (ألفاظ العلوم) التي انتقلت من معنى لغوي أصلي إلى معنى صناعي حديث، وإن كان (المصطلح) عرفاً قد انحصر بالنوع الأخير.

وبهذا الفهم والتحليل نستطيع أن نفهم القيد المذكور في تعريف البلاغيين لـ (المجاز) الذي هو: استعمال اللفظ في غير معناه الأصلي، في اصطلاح به التخاطب، فهذا القيد (في اصطلاح به التخاطب)^(٥) مهم جدا في فهم الفرق بين الاستعمالين الحقيقي والمجازي ، فقد يقصر البعض (المجاز) على أنه نقل للفظ من معناه اللغوي الذي وضعه له واضع لغة العرب، واستعماله في معنى آخر لعلاقة مصححة مع قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي، إلا أن هذا الفهم نوع من أنواع المجاز وصورة من صوره، فهذا النوع من المجاز هو فرع الحقيقة اللغوية فحسب، إلا أن هناك أنواعا أخرى مجازية، كاستعمال الألفاظ العلمية (المصطلحات العرفية) الدالة على المعاني العلمية بدلالات جديدة، وهو المجاز المتفرع عن الحقيقة العرفية، وهناك مجاز متفرع عن الحقيقة الشرعية، فهذه مجازات أيضا لأنها ألفاظ خرجت عن اصطلاحها الخاص وحقيقتها الحالية، ووضعها الآني^(٥).

إن علم الوضع يدرس ألفاظ اللغة كلها؛ لأنها موضوعة إزاء معانٍ مخصوصة، فصارت كل لفظة رمزا على معنى من المعاني الدائرة في ذهن الإنسان، فمتى أراد التعبير عن تلك المعاني استعمل تلك الرموز العارف بوضعها ودلالاتها على ذلك المعنى مسبقا، ولذا نوجّه قول القائلين: إنه كلما امتلك الإنسان رموزا صوتية أكثر، ولغات أخرى غير لغته الأصلية كلما زادت قدرته على التعبير عن أدق المعاني، وأرهف المشاعر والأحاسيس والأفكار الإنسانية، وزادت خبرته وقويت تجربته، فالمقصود: كلما امتلك معرفة بوضع تلك الرموز الصوتية لتدل على تلك المعاني العميقة، بحيث لو احتاج إلى التعبير عنها لوجد لديه القدرة والمعرفة بارتباط ذلك الرمز بمدلوله، سواء كان العلم بالرمز وارتباطه بالمعنى ارتباطا شخسيا أم ارتباطا نوعيا، بحيث يمكن له القياس على علاقة الرموز المخزونة في ذاكرته بمعانيها، فيستعمل تلك العلاقات التركيبية التي لم يسمعها سابقا أو يقرأ عنها، أو يتعلمها بملكة القياس التي تمرّن عليها خلال استعماله اللغوية وبيان قدراته التعبيرية، ولذا قال اللغويون: كل ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب^(٥)، وذلك القياس مختص بالمركبات والمجازات والصيغ الاشتقاقية، التي لها طبيعة قياسية، فالإنسان لا يسمع خلال سني حياته كل التراكيب العربية والمجازات اللغوية والعقلية، والمشتقات من الصيغ

الصرفية، إلا أنه يسمع بعضها فيقيس عليها باعتبار توافر عنصر المشابهة بين المقيس والمقيس عليه الخاضع، لعلاقة تشبيه الرموز - التي لم يسمعها ويريد التحدث بها لكونه مبدعا في تنويع وتكثيف تراكيبه - بالرموز التي سمعها وألفها، وصارت نتيجة لذلك مبتذلة ممجوجة، بحيث يأنف المبدع من إعادتها وتكرارها.

إن علم الوضع يدرس كل هذه الصور الكلامية ويصنفها ويحددها، ويعطي للألفاظ ملامحها وخصائصها الوضعية، ويترك خصائصها الاستعمالية للعلوم المعنية بالظاهرة اللغوية، ويدرس الفواصل المنهجية بين الألفاظ التي يتصور لأول وهلة أنها منتمية إلى أصل تصنيفي واحد أو تابعة لموضوع متحد، ليكشف بهذا الفصل عن حكمة الواضع وتنزيهه عن العبثية والاعتباطية^(٥) من خلال التوصل إلى تلك القوانين الأساسية الكلية التي تختفي وراء السلاسل الكلامية والصيغ والأوزان الصرفية، معتقدين أن الدرس اللغوي لا يمكن أن يكون وصفيا محضا ومنتهيا بذلك، فتزد الألفاظ والتراكيب في ضوء المنهج الوصفي وكأنها غير مبنية على أساس متين محكم، فتعامل الأسماء معاملة الحروف، وتعامل الأفعال معاملة الأسماء، وتخرج بعض المعارف لتدخل في ساحة النكرات، وتلتبس الصفات المشتقات بالأسماء المحضة لمجرد مراقبة الاستعمال الفعلي للغة والتجلي الظاهري لها^(٦)، في حين يعتقد الدرس اللغوي العربي أن الواضع قد بنى النظام الرمزي اللغوي وربطه بالمعنى ربطا دقيقا، ومعتمدا في وضعه على إرشادات العقل السليم، والتفكير المنطقي المناسب للإنسان المزود بنظام يراعي قوانين المناسبة والمجانسة، والتفريق بين الأشياء ودفع الالتباس بين الرموز... ، ومجرد تداخل الرموز الصوتية والألفاظ والتراكيب نتيجة الاستعمال لا يلغي الفصل الذي راعاه الواضع، وانحرف به المستعمل انحرافا يخدم غرضه ومقصده الكلامي، إلا أن المعيار كامن للحالة الأصلية، والأمور الطارئة لا اعتداد بها نتيجة الموقف الاجتماعي الخاص، ومثال ذلك (زيد) علما على شخص معين، يصنف في النحو على أنه من المعارف، وموضوع إزاء شخص معين بملامحه ومواصفاته وسماته، بحيث متى أطلق على جمهرة من الناس هو بينهم لم يلتفت إلا هو، ولكن لو افترضنا وجود أكثر من شخص في تلك الجمهرة يحملون ذات الاسم، فهل نقول: إنه نكرة؛ لأنه شاع بين أشخاص كثيرين؟، فالاستعمال

الفعلي للغة لا يعوّل عليه فقط، لأنه يحمل تشويها للعلم الذي من أبسط سماته الانضباطية في منهجه وتقسيماته وتحديداته، والمنهج الوصفي الذي يطلب منا الاكتفاء به في الدرس اللغوي المعاصر، يؤدي إلى عدم تصور نظام موحد للغة، ويحيل قوانينها إلى مباحث مائعة لا يمكن الوقوف على حقائقها الأصلية، ومعرفة درجات الانحراف عن المعيار، والفرضية التي انطلق منها البحث العلمي عند العرب عموما، واللغوي منها خصوصا، والحق أن (زيد) معرفة أيضا؛ لكن ذلك الاشتباه والشيوع طارئ بسبب الموقف الاجتماعي الخاص، لأن الواضع لما وضع هذا اللفظ علما حدّد استعماله إزاء شخص محدد تحديدا دقيقا، والشيوع مرحلة لاحقة لذلك كله، فلا نخرجه من ساحة المعارف لمجرد حصول الاشتباه، وطروء موقف اجتماعي خاص، وتلك سمة العلم المنظم ذي المنهج المحكم المتبع في كل العلوم التطبيقية وغيرها، حيث ينطلقون من افتراضات ومعايير يحاولون من خلال الدرس إثباتها والتحقق منها ومن صحتها، فالآليات التي اعتمدها اللغويون العرب هي نفس آليات اللسانيين المعاصرين القائمة على: "التجريد والطبيعة الرياضية والمرونة الاستمولوجية، فالنماذج الرياضية المجردة أكثر واقعية إلى حد من الإحساسات العادية للعلماء" (×).

علم الوضع وأثره في الفكر اللغوي قديما:

لو أردنا أن نستعرض انتباه اللغويين القدامى إلى فكرة (الوضع) التي حكموا بها على الأصوات والمفردات والجمل والأساليب، لاحتاج منا ذلك الصنيع إلى بحث متكامل يؤصل تاريخية الفكرة ومنشأها، والذي نريد عرضه في هذا البحث هو أن هذه الفكرة بدأت عند اللغويين قديما، نتيجة ملاحظتهم (انتظام الظاهرة اللغوية)، حيث وجدوا اللغة المجموعة متمتعة بصفة (الاطراد) الملازمة لاستعمالات المتكلمين، مما جعلهم يعتقدون أن هذه اللغة بمكوناتها، وطرائق استعمالها قائمة على أن هناك واضعا، حدد لكل صوت وكلمة وجملة وأسلوب ووظيفة يقوم بها، ومعنى يدل عليه، واستعمالا خاصا لا يفارقه، إلا في الحالات الاضطرابية، وعندما تستدعي الحاجة الخروج عن ذلك المعيار الموضوع لمناسبات وظروف قولية معينة، ولا بأس أن نذكر بعضا من نصوص اللغويين؛ للاستدلال على تأثير فكرة الوضع على مباحثهم النظرية، وتبويباتهم

وتقسيماتهم النحوية، تلك الفكرة التي استحالَت عند العضد الإيجي إلى (علم) يهتم بكيفية وضع الألفاظ والتراكيب للدلالة على معانيها، وتأشير وظائفها من خلال تلك التفرقة بين المعاني، التي تبدو متشابهة أو متقاربة لحد ما.

وأول ما يستوقفنا في هذا العرض التاريخي الموجز كتاب (الأصول) لابن السراج (ت316هـ)، الذي تحدّث عن علم الوضع من خلال تقسيمه لأنواع العلل النحوية، فبين أن هناك ضرباً: "آخر يسمى علة العلة... وهذا لا يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما نستخرج من حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات" (١١١) إذن هناك أصول قامت في أذهان الناطقين، كانوا يراعونها في معرض حديثهم، وقد يخرجون عنها لغايات تعبيرية، ومن دون معرفة تلك الأصول، لا يمكن تحديد النظام الذي يقوم عليه البناء اللغوي، لان كل ظاهرة اجتماعية ومنها اللغة تسلك سلوكاً معيناً (١١٢)، وتتصف بمميزات خاصة، لها نظام أصولي تقوم عليه، يمكن اعتماده كمقياس دراسي؛ لمعرفة ما جرى على ذلك المقياس الموضوع، وما انحرف عنه لغرض دراسة أسباب تلك الانحرافات، ومعرفة المعيار المسموح به عند الخروج عن الأصل والقياس، ومن دون وضع ذلك المعيار تبدو الدراسة عائمة، خالية من السمات العلمية التي تتميز بالانضباط والحصص والدقة، ومن هنا ندرك ضعف الهجوم على (علة العلة) عند النحويين من قبل بعض الكتاب المعاصرين (١١٣) بحجة أنها لا تفيدنا معرفة بما تكلمت به العرب، إلا أنها تفيدنا علماً بمعرفة المعيار الذي وضعت عليه الكلمات، والتراكيب لقياس الحالات الخارجة عنه، ومعرفة مديات ذلك الخروج وأسبابه وصوره، هذا الاهتمام ظهر واضحاً في كتاب (الخصائص) للأصولي اللغوي ابن جني (ت392هـ)، فقد امتلأ كتابه هذا بعرض لفكرة علم الوضع اللغوية، ودقة ذلك الوضع وعمق أبعاده، وعبقورية الواضع وكمال حكمته، فهو يعلل مثلاً أسباب كثرة حدوث التصريفات في الأبنية الثلاثية دون غيرها، بقوله: "إعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها، وترتيب أحوالها، هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوره وجوه جملها وتفاصيلها، وعلم أنه لا بد من رفض ما شنع تألفه منها، نحو: هع وقج وكق، فنفاه عن نفسه، ولم يمرره بشيء من لفظه، وعلم أيضاً أن ما طال وأملّ بكثرة حروفه، لا يمكن فيه من التصرف ما

أمكن في أعدل الأصول وأخفها وهو الثلاثي^(iñ)، فقد استحوذت فكرة الوضع على تعليل اختيارات اختيارات المتكلمين، وأسباب نطقهم بطريقة دون غيرها، وإنشاء اشتقاقات من أبنية دون غيرها، مما يدل على وجود نظام قائم في أذهان الناطقين يراعونه عند حديثهم، ولا يخرجون عنه لمعرفتهم المسبقة به، وبأن ذلك الخروج يحرمهم من نعمة الوضوح، ويوقعهم في الإلباس والغموض، بل انه خروج عن المألوف الاستعمالي القائم على أسس منطقية وعقلانية، راعاها الواضعون للغة، وتناقلها المتكلمون كعرف استعمالي مشهور.

ويمكن القول: إن الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) هو واضع (علم الوضع) بمعناه الحقيقي، عندما كشف النقاب عن فكرة التعليق، ودور النحو وقوانينه في الإيصال لها، فهو يؤمن بان التراكيب يكمن خلفها قوانين عقلية، حددت العلاقات التركيبية والروابط التي يحصل بمراعاتها جمل نحوية صحيحة، ومن دون توخي تلك القوانين التي كشف قانون النحو عنها، لا يمكن إنشاء سلسلة كلامية صحيحة، يقول عبد القاهر في هذا الصدد: "ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، انه لا يتصور أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجرّدة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل، أن يتفكّر متفكّر في معنى (فعل)، من غير أن يريد إعماله في (اسم)، ولا أن يتفكّر في (اسم) من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا أو ما شاكل ذلك، واعلم أنني لست أقول: إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلا، ولكني أقول: انه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو، ومنطوقا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيه"^(iö)، فكلامه يدل على أن هناك تفكيراً يسبق الكلام الفعلي، يحدث فيه ترتيب دقيق للمعاني وفق قوانين النحو، وكيفية تعليق الألفاظ بعضها ببعض، فعلم النحو تكفل بالكشف عن قوانين التراكيب السليمة المرتبطة بالعقل وما يحدث فيه قبل عملية الكلام، وهي نفس الفكرة التي قالها جاكبسون: انه إذا تخطت الجملة القواعد النحوية، فإنها تتحوّل إلى كلمات متجاوزة^(iö)؛ لعدم اعتمادها قوانين النحو المنبثقة من مراعاة قواعد الوضع للسلسلة الكلامية، ويبرهن عبد القاهر على ذلك بقوله: "وان أردت أن ترى ذلك عيانا فاعمد إلى أي كلام شئت،

وأزل أجزاءه عن مواضعها، وضعها وضعا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها، فقل في: (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل): من قفا حبيب ذكرى منزل، ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها؟ والسر في ذلك لان المتكلم لم يراع قواعد الوضع التركيبية، التي عني النحو بقواعده بالكشف عنها، تخلصا من مثل هذا التركيب غير المعروف والمألوف نظمه في العربية؛ لعدم طواعيته لنظام التشكيل العربي للجمل، وعدم منطقيته من خلال دخول الحرف على الفعل، وإضافة الفعل للاسم... ذلك التشكيل الذي لا يرتضيه المنطق العقلي، المتمثل باستعمال الأداة (حرف الجر) عنصرا غير رابط بين حدث واسم، أو بإضافة الفعل إلى الاسم، مع أن الفعل يشكل مع الاسم علاقة اسنادية تامة، والإضافة تشكل علاقة اسنادية ناقصة، وفي ذلك خروج عن أصل وضع الألفاظ والتراكيب، لأن النحو كما عرفه السكاكي وفهمه، هو: "معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً" (10).

ولا نريد الإطالة أكثر من ذلك لبيان اهتمامه بقضية الوضع، ودور النحو في الكشف قوانين التراكيب الوضعية، مما يحتاج الكشف عنه إلى بحث خاص يتناول حقيقة موقفه وآرائه في ذلك، إلا أن المناسب القول هنا: إن وضع التراكيب يختلف عن وضع المفردات من الألفاظ إزاء معانيها، ففي الوضع الفرادي يكون الوضع شخصيا، أي يعتمد إلى كل لفظة على حدة لتوضع إزاء معنى خاص بها، أما الوضع التركيبي فهو وضع نوعي (11)، أي أن هناك قانونا كليا، يقوم في ذهن المتكلم، يحدد العلاقات بين المفردات المشكلة للتركيب، فتركيب الفاعلية يتكون من علاقة بين مفردين: حدث + اسم، بغض النظر عن لفظ مخصوص لكليهما، فكل لفظ دال على الحدث واسم صالح لأن يكون محدثا يكون ذلك التركيب ويشكله، ولذا يكون القياس في الوضع النوعي سائغا، لكن هذا القياس محدد بعلاقات تسوغ صفة القياسية أحيانا، وتمنع منها أحيانا أخرى، ولذا كان الخروج عن الإسناد الحقيقي للتركيب السالف إلى إسناد مجازي عقلي مثل: بنى الأمير المدينة، محدد بعلاقة تسوغ ارتباط وتعلق الحدث بالاسم، فهذا الحدث المرتبط بالاسم، يختلف عن الحدث في قولنا: كتب محمد واجبه، لان الكتابة وقعت من محمد مباشرة، بخلاف البناء الذي لم يقع من قبل الأمير، فهذا التركيب خروج عن أصل تركيب الفاعلية المعني

بالارتباط بين الحدث والمحدث على سبيل المباشرة الحقيقية، لكن هذا الخروج سائغ لوجود علاقة تجعل الخروج والانحراف سائغا؛ لوجود رابطة خفية بين التركيب الخارج والتركيب الأصلي للفاعلية الحقيقية، وهذه الرابطة الخفية التي سميت بعلاقة السببية هي أيضا موضوعة بالوضع النوعي؛ لاستحالة تحديد جميع صور الانحراف عن التركيب الأصلي للفاعلية، فالوضع النوعي للتركيب الذي يكشف عنه علم النحو بقوانينه وقواعده، يمثل عنصر الثراء لها، والحارس الأمين للعربية في نفس الوقت من خلال تجويز القياس عليها، وتحديد صور الخروج والانحراف عن الأصل الوضعي للتركيب فيها.

ويحاول الشيخ عبد القاهر أن يربط بين الأنظمة الاسنادية للصورة اللفظية المنطوقة، والمعنى المراد منها من خلال النظام العقلي، الذي كان يتحكم بعملية الوضع اللغوية، تلك العمليات التي تجيز تلك الأنظمة الاسنادية دون غيرها عند التعبير، كقوله عند دراسة التغاير وأسبابه بين جمليتي الشرط والجزاء: "وهكذا يكون الأمر أبدا كلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذي كان، ومن أجل ذلك صلح المجازاة بالفعل الواحد إذا أتى به مطلقا في الشرط، ومعدى إلى شيء في الجزاء، كقوله تعالى: (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم) (iö) وقوله تعالى: (وإذا بطشتم بطشتم جبارين) (ix)، مع العلم بأن الشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء من حيث كان الشرط سببا والجزاء مسببا، وأنه محال أن يكون الشيء سببا لنفسه، فلولا أن المعنى في (أحسنتم) الثانية غير المعنى في الأولى، وأنها في حكم فعل ثان لما ساغ ذلك" (i).

ولم تغب هذه الفكرة عن الرؤية النحوية العميقة للزمخشري (ت 538هـ)، عند تعليقه سر وضع (الأعلام الشخصية) لبعض الحيوانات الأليفة، و(الأعلام الجنسية) للحيوانات غير الأليفة، بقوله: "وقد سموا ما يتخذونه ويألفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم... كل واحد منها مختص بشخص بعينه، يعرفونه به كالأعلام من الأناسي... وما لا يتخذ ولا يؤلف، فيحتاج إلى التمييز بين أفرادهم كالطير والوحوش وأحناش الأرض وغير ذلك، فإن العلم فيه للجنس بأسره، ليس بعضه أولى من بعض... فوضعوا للجنس اسما وكنية، فقالوا للأسد: أسامة وأبو الحارث" (i)، فهو في معرض التساؤل عن سر تسميتهم بعض الحيوانات الأليفة بأعلام شخصية كأعلام الإنسان

الشخصية، وعدم وضع هذه الأعلام إزاء الحيوانات الوحشية، ويدرك أن الواضع قد ميّز بين ما يتعايش المتكلم معه، ويخالطه من الحيوانات، وما لا يكون قابلاً لذلك، فلا يحتاج من الواضع إلى أعلام شخصية تدل عليه، بل يكفيهِ العلمُ الجنسي الدال على الحقيقة، دون الدلالة على فرد دون غيره، وهذا يظهر أثر فكرة الوضع عنده على وجود ألفاظ في اللغة دون غيرها، ولو عمّمنا هذه الفكرة لقلنا: إن الحاجة إلى التعبير، ونقل الأفكار هي قائدة الوضع اللغوي، ووجود ألفاظ وتراكيب وأساليب في اللغة دون وجود غيرها ناشئ عن عدم الحاجة، أو قلة الاهتمام بذلك الجانب المهم. وممن اهتم بفكرة الوضع ابن عصفور (ت 669هـ) الذي استعملها من أجل التمييز بين (الأبواب النحوية)، التي تبدو في ظاهرها متشابهة ومتقاربة، يقول في معرض تفريقه بين (الفعل والأسماء الدالة على الزمان): "ولا يعترض على ذلك بأمس وغد... فيقال: هي أسماء وقد تعرّضت للزمان، ألا ترى أن أمس يعطي اليوم الذي قبل يومك...؛ لأنها لم تتعرّض ببنيتها للزمان بل وضعها لذلك، ألا ترى أنها لا تتغيّر أبنيتها للزمان" (١)، فهو يفرّق بين وضع الفعل ووضع أسماء الزمان، بأن دلالة الفعل على الزمن ناجمة عن بنيته وصيغته، بدليل أن هذه البنية والصيغة تتغير كلما تغير الزمان الذي تخبر عنه وتتطلق عليه، بخلاف أسماء الزمان مثل: يوم وغد وأمس وصباح ومساء؛ فإن دلالتها على معناها دلالة وضعية، أي أن الواضع وضع هذه الألفاظ لتدل على هذه الأزمنة المعينة المخصوصة، ولم تكن دلالتها على الزمان ناشئة من بنيتها وصيغتها الصرفية، وإنما دلت على الزمان بوضع الواضع الذي خصص اللفظ بمعناها الزمني، فابن عصفور لا يعتمد في التفرقة بين هذه الأبواب والفئات النحوية على مجرد ذكر علامات الأسماء المختصة بالأسماء دون الأفعال للتمييز بين هذه المتشابهات، وإنما يرجع إلى الوضع وأصله، ذلك الوضع الذي فرق بين دلالة البنية على الزمن وعدم دلالة البنية عليه هو الذي جعل العلامات الاسمية أو الفعلية مختصة بما اختصت به، كما يعلل ابن عصفور سر وقوع التثنية في بعض الأسماء دون بعض من خلال معرفة فقه التثنية ووظيفتها ودلالاتها، فيقول: "ولم تنش الأسماء المختصة بالنفي لأنها وضعت للعموم، والتثنية تخرجها عما وضعت له من العموم" (٢)، حيث يفرّق ابن عصفور بين الألفاظ الدالة على العموم والألفاظ الدالة على الخصوص من اللغة،

أي أن الواضع لما وضع الألفاظ لتدلّ على المعاني، وجد أن قسما من المعاني ذو معنى عام، وقسما آخر ذو معنى خاص، فتنوعت الألفاظ تبعا لذلك، إلا أن العربي لما أراد التنشئة، وهي من الألفاظ الدالة على الخصوص لجأ إلى الألفاظ الخاصة لمناسبتها للتنشئة، دون الألفاظ ذات الدلالات العامة؛ لما يلزم من تنشئتها خروجها عن أصل وضعها للدلالة على المعنى العام، ولو تثبت لحدث التقاطع بين وضعها الأصلي واستعمالها الفعلي، وهذا التقاطع لا يضر أحيانا لو كان هناك موجب واضطرار يجعل المتكلم يخرج الألفاظ عن أصل وضعها، وهذا الاضطرار ينبغي أن لا يخدع منظر النحو واللغة عموما عند بيان انتظام الظاهرة اللغوية، وعقلانياتها التي تسير عليها في أذهان الناطقين^(٥).

ونكتفي بهذا القدر في هذه العجالة من عرض آراء المنظرين اللغويين القدامى لشيوخ هذا العلم، ومباحثه عند المتأخرين من لدن ابن مالك حتى ظهور بواكير الدرس اللغوي الحديث^(٥)، إلا أن من المفيد أن نقول: إن الرضي الاستربادي في شرحه على الكافية كان مهتما بتأثيرات هذا العلم، على التقعيد النحوي في جميع جوانب كتابه، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضية الفصل بين الأبواب النحوية المختلفة، سواء كانت متباينة أم متداخلة، مما يحتاج وحده إلى بحث مستقل، يظهر مديات تأثير علم الوضع على تنظيراته النحوية عميقة النظر^(٥).

علم الوضع وأثره في الفكر اللغوي حديثا:

بدأ الدرس اللغوي الحديث في مطلع القرن العشرين، متأثرا تأثرا كبيرا بمناهج الدرس اللغوي الغربي، فاعتمد على المنهج الوصفي، ونبذ وتهجم على المنهج المعياري باعتباره أنه لا يكسبنا ما تكلمت به العرب، ويقودنا إلى وضع افتراضات وهمية، وعلل ظنية، لا تنفع الدارس للغة العربية نطقا وكتابة ومهارة، وإنما تزوده بملكات تحليلية، وقدرات جدلية بعيدة عن روح الدرس اللغوي^(٥)، وبقي هذا المنهج سائدا حتى ظهور النحو التحويلي التوليدي على يدي اللغوي الأمريكي (جومسكي)، الذي اعتمد في تحليله للغة، والتراكيب والبنى النحوية على الافتراضات، والمقاييس المعيارية لمعرفة الأسباب التي تجعل الناطق، يلتزم في تعبيره بنظام نحوي معين لا يخرج عنه، هذا الربط بين اللغة والعقل نشأ من تأثره بالدراسات الفلسفية والعقلانية، التي أحس بعقم تأثيرهما

على الناطقين العقلاء^(٥)، وإن المنهج الوصفي يصل إلى مرحلة معينة، لا يكون قادرا على تحليل سر جنوح المتكلمين في التعبير عن موقف ما بنمط تركيبى معين دون غيره، وأثر هذا المنهج الجديد على أعمال اللغويين المعاصرين^(٦)، فأعادوا النظر في كثير من الدراسات التي تربط اللغة بالعقل، ذلك الربط الذي يقود إلى أن هناك نظاما مخزونا عند الناطقين ينطلقون منه عند التعبير، ومهمة اللغوي معرفة ذلك النظام المخزون في أذهان المتكلمين من خلال الاستعمال الفعلي الكلامي، الذي يحمل خواص ذلك النظام، وقد ينحرف عنه انحرافا معينا، ينبغي أن لا يضل اللغوي عند محاولته استكناه الأصل المعيارى لطريقة التعبير، والكشف عن الانحراف الاستعمالي ودراسة أسبابه وعمله.

والتزاما بالمقتضيات المسموح بها في هذه العجالة السريعة التي يتطلب موضوعها وهدفها بحوثا كثيرة وكتبا تعنى بالكشف عن أثر علم الوضع أو النظرية الوضعية في دراسة اللغة والكشف عن أنظمتها المتحكمة بها نتوقف عند باحثين هما اللغويان: (تمام حسان ومحمد حماسة عبد اللطيف) اللذان اهتمتا بهذه الفكرة أثناء دراستهما لأصول النحو ومعياريته وعلاقته بالمباحث الدلالية، وأثر البنية السطحية المتنوعة في الكشف عن البنية العميقة المخبوءة خلفها، دون الإشارة منهما صريحا إلى (علم الوضع) ومباحثه المهمة بذلك، إلا أنها دراسات تتفق معه وتتهج طريقته وتتلسم محاولاته، وذلك شأن كل مهتم بالدرس اللغوي درسا علميا أن يفتش عن الأصول الوضعية للمفردات والمركبات لمعرفة العلاقات المختلفة بين الأصول والفروع ومديات الانزياح المسموح به في الإبداع الأدبي عامة.

توقف الدكتور تمام حسان عند أثر فكرة الوضع في الدرس اللغوي، فرأى فيه بابا: "لم يعطه المؤلفون حقه من العناية عند عرضهم لأصول النحو"^(٧)، وبين أهمية تجريد النحاة لصورة ونمط تركيبى، يجعلونه أصلا وضعيا لقياس الصور التركيبية، التي حصل فيها الحذف والزيادة والإضمار والاستتار، فينتبه الدكتور حسان إلى أهمية علم الوضع في قياس الانحرافات الحاصلة عن الأصل الوضعي القائم في أذهان الناطقين، من أجل معرفة أسباب ذلك الانحراف، وتعليه بالأدلة العلمية المقنعة لعدول المتكلم عن أصل التركيب من أجل إيصال غايته الخاصة عند

الخطاب، ويرى في هذا التجريد: "معيارا اقتصاديا- والمقصود بالاقتصاد ما ذكره من خصائص العلم المضبوط أوائل تأليفه الأصول- تردّ إليه الكلمة وتقاس به، إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقته بما أصابها من تغيير، أو تأثير كالإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف والزيادة، ولكنه لم يتعرّض لأصل الوضع المبحوث في علم الوضع الذي يعالج كيفية تخصيص الألفاظ بمعانيها، وأسباب وضع بعض الألفاظ للدلالة على معنى معين، أو معنى مبهم، أو إضافة بعض الكلمات إلى مفردات وبعضها إلى جمل، أو سبب وقوع بعض الألفاظ فاعلا وامتناع بعض آخر عن ذلك،... في حين تعرّض للأصول الوضعية التي جرّدها اللغويون بعد استقراء كلام العرب؛ لكي تكون قاعدة استدلالية مثل قولهم: الأصل في العمل للأفعال دون الأسماء، والأصل في الأسماء الإعراب وفي الأفعال البناء... الخ، والحاصل أن الدكتور تمام حسان وفق إلى معرفة فائدة (علم الوضع) دون بيان مباحثه وأبوابه وموطن عنايته، ويلخص تلك الفائدة بقوله: "أصل الوضع هو في الحقيقة فكرة مجردة، تعتبر ثابتا من ثوابت التحليل اللغوي، تردّ إليه أنواع الكلمة المختلفة وتستأنس به شواردها وأوابدها، حتى إذا ما خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المطرد سهل على النحاة أن يبنوا قواعدهم على هذه الأصول، دون أن يمنحوا الأوابد إلا تفسيرا هنا أو تأويلا هناك" (N̄).

كما اهتم الدكتور حماسة عبد اللطيف بعلم الوضع اللغوي في تناوله لعلاقة النحو بالدلالة، فهو يرى أن العلاقة التي تربط عناصر الجملة الواحدة، وتصفها القواعد النحوية مستمدة من أمرين:

- ١ - لغوي، يحكمه وضع الكلمات بطريقة معينة، وبصيغة معينة في كتل صوتية خاصة.
- ٢ - عقلي، وهو المفهوم المترتب على الوضع السابق من حيث ارتباط كل هيئة تركيبية بدلالة وضعية معينة.

لينتهي من ذلك إلى القول: "فليست علاقة الفاعلية والمفعولية وغيرهما في منتهى النظر الصحيح، إلا علاقة يقيمها العقل البشري للمتكلمين باللغة، والرمز بها لدلالة خاصة" (N̄).

كما أن العلاقة بين أصل الوضع التركيبي والتراكيب المتفرعة عنه - فيما يرى - علاقة تجاذب، فاصل الوضع لا يعرف إلا بمراقبة مختلف التراكيب المنتمية إلى أصل ذهني قابع خلفها، كما أن التراكيب المتفرعة لا يمكن وصفها وتحديدتها ومعرفة علاقات انزياحها من دون وضع اليد على ذلك النظام الذهني الكامن فيها والمسمى بأصل الوضع التركيبي، يقول في هذا الصدد: "والإبداع النحوي - كما فهمته- يربط بين النظام الثابت والأداء المتغير، فهناك نظام أو نموذج فكري لا يتحقق ولا يظهر للواقع إلا عن طريق الاستعمال، وكل نموذج يمكن أن يؤدي به آلاف الآلاف من الجمل التي يختلف مظهرها ويتحد نموذجها، ومع هذا تظل دائما هناك علاقة تفاعل قوي بين هذا النموذج العميق والسطح المتغير، وهذا التفاعل هو الذي يقوم بدور فعال في تفسير الجملة وإعطائها معناها الأولي، فالفاعلية بوصفها وظيفة نحوية مثلا عمق أو نموذج يشترك فيه عدد كبير جدا من الكلمات التي يصلح أن يكون كل منها فاعلا في جملة فعلية معينة، ... وهنا يقوم الخيال بدور كبير في سبيل الربط عن طريق المجاز بين أشياء لا ترتبط بينها في الواقع، ويقوم علاقات نحوية تعد في ظاهرها صدمة للمألوف من أمر العلاقات اللغوية والفكرية، وعند هذه النقطة يختلف كل متكلم باللغة عن الآخر، أو قل: كل مبدع عن الآخر، من حيث قدرته على الاختيار بين العمق الثابت والأداء المتغير والعلاقة الجدلية بينهما التي تجعل من النحو إبداعا"، فالربط بين الفروع للوصول إلى الأصل والنظام الأصلي للتراكيب هي مهمة علم الوضع التاصيلية، للكشف عن المعنى الأساسي للجملة الأساسية، والمعاني الزائدة بزيادة بنيتها الأصلية، ومديات القياس عليها وإمكانيات صحته أو خطئه نتيجة إنشاء علاقات مجازية، لا يستسيغها العقل عند إيصال المعنى أو إبداع النص، تلك العلاقات التي حددتها قواعد الوضع المجازي التركيبي، حفاظا على أنظمة اللغة من التمزق، أو الخروج السافر عن العقلية المنطقية التي أرادت من اللغة أن تكون رموزا على معان مفيدة، دون تفلت من أنظمتها بحجة الإبداع، الذي لا تستوعبه الأنظمة النحوية الموضوعية في اللغة العربية، مع أن الإبداع في الحقيقة لا يكون في الخروج عن الأنظمة النحوية للغة، وإنما في إيجاد الارتباطات الجديدة بين المفردات والجمل داخل النظام الواحد، سواء كان النظام صغيرا، مثل الفاعلية، أو كبيرا عند تزاخم الأنظمة داخل النص برمته، ذلك الارتباط

هو الإبداع الذي لا يفتن له إلا الأدباء الكبار، والمبدعون منهم على سبيل الخصوص، ولذا
نطرب كثيرا عند سماعنا لقول احدهم مثلا:

مجانيين إلا أن سر جنونهم عجب على أعتابه يسجد العقل

فالجمل في هذا البيت كامن في تلك الصدمة الناشئة من الارتباطات الغريبة بين المفردات
والمركبات، حيث ولدت عملا إبداعيا دون تكلف الخروج عن النظام النحوي وعلاقات المجاز
الوضعية، بحجة عدم قدرتها على استيعاب المكونات الداخلية للنفس الشاعرة.

علم الوضع بين المعنى والوظيفة:

للكلام عن اثر علم الوضع في التبويب النحوي لا بدّ من معرفة أن المبوب مصنّف للمادة
اللغوية المجموعة، وهذا المصنّف يتناول في الدرس اللغوي رموزا صوتية (دوال) ومعان يطلق
عليها (مدلولات)، والواضع خصّ كل رمز بمدلوله ومعناه الذي يستعمل فيه، والمعاني مختلفة
ومتعددة ولذا تعددت الرموز الموضوعية وتكثّرت، ونتيجة لاختلاف المعاني وتنوعها تنوعت
وظائفها التي تمارسها داخل السلسلة الكلامية، وهذه الوظائف تتفاوت في قيمتها وجدواها، وكلما
كانت القيمة عالية كان استعمال الرمز الدال عليها ينال حظوة ومكانة لا تتألفها القيم الأقل مستوى
وتأثيرا، ولغرض الوقوف على مثال تطبيقي من تبويب الدرس النحوي الذي انطلق من العلاقة بين
المعنى والوظيفة، التي راعاها الواضع للكلام ومكوناته نقول: إن الألفاظ المستعملة في الكلام
العربي لها معان واضحة من قبل الناطقين باللغة، لكن هذه الألفاظ لا يمكن وضعها في أي مكان
أو رتبة داخل السلسلة الكلامية (الجملة)، أي أن الألفاظ قد تقع في مواطن لا يمكن لغيرها أن
يحلّ محلّها، لتعدّد ذلك واستحالته، ولنأخذ لذلك مثالا: زيد قائم، فان هذه الجملة وقع فيها لفظان
يدلان على معنى، وهذا الوقوع في أماكنهما المخصّصة لهما مقبول سائغ، بينما لو قلنا: في قائم،
فان هذه الجملة متكوّنة أيضا من لفظين يدل كل واحد منهما على انفراده على معنى، لكن وضع
كل واحد منهما بجوار صاحبه غير مقبول ولا سائغ، فمجرد وجود معنى للألفاظ أو كون الألفاظ
المستعملة ذات معنى لا يدلّ على جواز إيقاعها في أي مكان داخل السلسلة الكلامية، فالقضية
إذن في التشكيل لعناصر الكلام لا تكمن في ملاحظة معاني المفردات والعمل على نسخها

بالكيفية التي يشاؤها متحدث اللغة، بل لا بدّ من أن يتبع نظاما توزيعيا يراعي المؤهلات والإمكانات، التي تتمتع بها الكلمات لتقع في مكان معين من الجملة دون مكان آخر، حتى تمارس وظيفتها وتقوم بالمهمة المنوطة بها، وهذا يعني أن الناطق باللغة أو اللهجة لا يوقع كلماته ومفرداته داخل أجزاء التعبير عبثا، أو بمجرد مراعاة الدلالة الافرادية لها، وإنما يتبع نظاما تلقّاه اكتسابا من المجتمع اللغوي يفرض عليه ذلك النظام طريقة التوزيع، وهو يتبعها من دون وعي وشعور مسبق بذلك النظام الكامن في ذهنه، الذي يفرض عليه طريقة استعمالية للكلمات لا يصح استعمال غيرها محلها لأنه يؤدي إلى العشوائية والخروج عن النسق المعتاد في عملية التشكيل الوضعية^(NQ)، وهذا ما لاحظته النحويون من لدن سيبويه إلى المتأخرين من النحويين، فوجدوا أن الكلمات لها نظام رتبي لا تغادره، ولا اقصد هنا ما يتناوله الباحثون في الدرس البياني القرآني عندما يقولون: إن اللفظة القرآنية المستعملة في هذا الموضع تتناسب السياق برمته، بحيث لو رمنا لفظة أخرى، وأوقعناها محلها لما أمكن ذلك البتة، فهذا شيء آخر غير مقصود، وإنما اقصد النظام التركيبي والتوزيعي للمفردات بغض النظر عن دلالاتها، فإنها تتحدد بمواقع وظيفية معينة لا يمكن لغيرها القيام بها، وعودا على ما تقدم: إن كل لفظة ذات معنى لها إمكانات ومؤهلات ناشئة من دلالتها المعنوية؛ لتسلم وظيفة وتؤدي مهمة داخل الكلام، ومن دون حصولها على تلك المؤهلات لا يمكن أن تكون لها وظيفة مهمة، والمؤهلات مختلفة ومتعددة ومتفاوتة، فالكلمة مثل (زيد) المنتمي إلى فئة (الأسماء) له بحكم معناه، ودلالته المستقلة عن غيرها درجة عالية، ومؤهل كبير يستطيع أن يحتل وظيفة عالية المستوى، تشكل البنية الأساسية للتركيب النحوي، فهو يصح أن يكون مخبرا عنه مثل: زيد قام، وخبرا مثل: هذا زيد^(NQ)، ومن المعلوم أن القادر على استلام الوظيفة العالية أن يمارس الوظيفة الأدنى من باب الأولى، ولذا فإن الاسم يمكن أن يكون زائدا على أصل التركيب الأساسي للجملة فيقع (فضلة) كالمنصوبات، أو مثل الفضلة كالمجرورات، وأما الفعل سواء كان ذا دلالة ماضوية أو مضارعية أو استقبالية طلبية، فانه بحكم معناه الناقص عن معنى الاسم، أي أن مؤهلاته الناجمة عن معناه الملحوظ في ذهن متكلم اللغة أقل من مؤهلات الاسم، فهو مكتمل المعنى ومستقل عن غيره، لكن ليس كاستقلال الأسماء،

فدلالته على المعنى الحدثي دلالة مستقلة، إلا أنه دال على جزء آخر (غير مستقل) وذلك الجزء هو (النسبة) أي العلاقة المفهومة من الحدث الدالة على وجود المحدث التزاما، أي أن العاقل لو تفكر في معنى الحدث لاستدعت مخيلته وجود نسبة أو علاقة تربط ذلك الحدث الواقع مثل: القيام في (قام) بشخص هو صاحب ذلك القيام، فهذه العلاقة التي يدل عليها الفعل هي التي يسميها النحويون (النسبة) لا تكون مستقلة من دون ذكر الفاعل، أي أنها محتاجة لكي تفهم وتتحقق وتوجد إلى ذكر الفاعل، وإلى هذا المعنى يشير الزجاجي عند تفرقه بين الاسم والفعل بقوله: "إن الاسم إذا ذكر فقد دلّ على مسمى تحته... ولا يطول فكر السامع فيه، والفعل إذا ذكر لم يكن بد من الفكر في فاعله لأنه لا ينفكّ منه ويستحيل وجوده من غير فاعل" (N^Q)، إذن الفعل أقل درجة من الاسم، فالاسم مستقل لا يحتاج في فهم معناه إلى شيء آخر، يحقق معناه ويجعله موجودا، أما الفعل فهو مستقل من جهة الحدث، وغير مستقل من جهة النسبة، نتيجة لهذا التأرجح في المؤهلات والإمكانات للفعل الناجمة عن معناه الموضوع له كانت وظيفته داخل السلسلة الكلامية أقل من وظيفة الأسماء، ولذا فإننا نستطيع تولية بعض المناصب داخل السلسلة الكلامية، ولا نستطيع توليته مناصب أخرى لا يمكن له الإيفاء بمهامها، أو النهوض بأعبائها، ولذا فإن الفعل يقع خبرا ولا يقع مخبرا عنه، أي يقع مسندا في البنية الأساسية للتراكيب ولا يقع مسندا إليه، فنقول: زيد قام، ولا نقول: قام قائم، فالنحويون لم يكتفوا بمجرد الوصف للظواهر اللغوية، وإنما توقفوا عند سر تسلم بعض الفئات الكلامية وظائف معينة دون بعض آخر (N^Q)، وهناك بحثوا عن المؤهلات والإمكانات الناجمة عن المعاني التي تدل عليها تلك الألفاظ لمعرفة سر توزيع وظائفها واستلامها بعض الوظائف دون بعض، فكلما كانت المؤهلات عالية المستوى كانت الوظيفة أكثر سموا ورقيا والعكس صحيح، ولذا كانت الأسماء مستغنية عن غيرها من الأفعال والحروف في تشكيل البنية الأساسية لتركيب الكلام، وكان الفعل أقل درجة منها، ولذا تشترك مع الاسم في تشكيل البنية الأساسية للتركيب الكلامي إلا أنه عاجز أن الاستغناء عن الأسماء لإحداث ذلك التشكيل وحده، وهذا العجز ناجم عن مؤهلاته الضعيفة التي تشكل منها مفهومه الجامع بين المستقل (الحدث) وغير المستقل (النسبة) التي تفتقر في وجودها وتحققها إلى الفاعل الذي لا

يكون إلا اسماً (NĀQ)، فإذا توضّح هذا أدركنا الآن سرّ تهوي المؤهلات والإمكانات لفئة الحروف، التي هي ألفاظ ذات معانٍ محددة، إلا أن هذه المعاني لا يمكن تحققها ووجودها إلا عندما تكون بين طرفين آخرين، أي أن معنى الحرف (من) الدال على (الابتداء) لا يمكن أن يستقل ويستغني عن غيره من الفئات النحوية داخل التركيب الكلامي، فهو محتاج لكي نفهم معنى الابتداء، ولكي يتحقق وجود الابتداء في الواقع ونذكره في الذهن إلى وجود أطراف أخرى داخل الكلام، تعمل على إعطائه تلك الهوية وذلك الحصول، ولذا عندما نقول: سرت من الموصل، فإن (من) لا تدل على الابتداء ولا يتحقق ذلك الابتداء من دون وجود طرفين، هما (السير والموصل) ولذا يقول النحاة: الحرف ما دلّ على معنى في غيره، فهم لا يقصدون أن المعنى مطرووف والغير ظرف له، وإنما القصد أن معنى الحرف لا يتحقق وجوده الذهني والواقعي إلا بوجود طرفين، وهذا الافتقار في مؤهلات الحرف الناجمة عن معناه (الابتداء) مثلاً، فإن الابتداء لو تخيلنا معناه فإنه مفتقر إلى مبتدأ منه (الموصل) ومبتدأ به (السير)، وهذا المعنى المفتقر إلى الطرفين كان ضعفاً في مؤهلاته وإمكاناته، ونجم عن هذا ضعف وظيفي داخل البنية الأساسية للتركيب الكلامي، ولذا فإن الحرف نتيجة افتقاره إلى طرفين لا يستطيع أن يدخل في معادلة المكونات الأساسية للجملة، تلك المكونات الأساسية التي تنحصر في وجود (مخبر عنه وخبر) أو (محكوم عليه وبه)، إذ غاية الكلام إفادة المخاطبين حكماً، وهذا الحكم قائم على عنصرين هما: محكوم عليه وبه، وسبب الاستقلال المفهومي للأسماء عن غيرها بقدرتها على أن تشكل طرفي الحكم المفيد، ونتيجة لقصور الفعل كما توضّح عن رتبة الأسماء، فإن الفعل يدخل مع الأسماء مجرد شريك في تشكيل الحكم، لكنه لا ينفرد بنقل الحكم للمخاطبين لعجزه وافتقاره عن تلك الوظيفة المحتاجة لمكوّن مستقل استقلالاً تاماً، دون الاستقلال الذي يشوبه النقصان والوهن والضعف إلى غيره، وأما الحرف فلكونه مفتقراً أشد ما يكون الافتقار إليه، ولا يوجد أي عنصر من معناه مستقلاً عن غيره، فإنه لا يمكن أن يكون خبراً أو مخبراً عنه (NĀQ)، لأن وقوعه (مخبراً عنه) يعني أنه ذو شخصية مستقلة يتوجه إليه حكم، وهو لا يمتلك مؤهلات تلك الشخصية، فلا يمارس تلك الوظيفة الخاصة بالأسماء ووقوعه خبراً معناه أن يكون حكماً؛ لأن الخبر حكم على المخبر عنه، وهو بذاته

وتكوينه غير مستقل عن المخبر عنه، والمظروف في مثل قولنا: زيد في الدار، فإن الحرف (في) يدل على معنى في غيره، أي أن معناه يكون حاصلًا ومتحققًا وموجودًا باعتبار وسبب احتياجه ووجود طرفين هما (زيد والدار)، فالحكم الذي هو الخبر محتاج إلى دلالة معنوية مستقلة، وبوساطة تلك الدلالة المستقلة يكون اللفظ حكما وخبرا، فالفعل عندما يكون حكما وخبرا فبسبب دلالاته على الحدث المستقلة عن غيرها، وأما الحرف فهو محتاج ومفتقر إلى طرفين، ومن ثم لا يحتوي على مؤهلات وإمكانيات يستطيع من خلالها على رتبة الحكم والإخبار، والعنصر المفتقر إلى ذكر سائر أطراف الكلام لا يمكن أن يكون حكما، وإنما يتعلق بحكم محذوف يدل عليه، وبهذا نفهم سر اختيار جمهور النحويين لكون (في الدار) متعلقا بمحذوف هو خبر عن (زيد) (N^x)؛ لأن ذلك المحذوف يدل عليه افتقار الحرف إلى ذكره ووجوده، سواء كان المحذوف كونا عاما أو كونا خاصا، كقولنا: زيد نائم في الدار، أو : زيد موجود في الدار، فالجار لا يمارس وظيفة داخل البنية الأساسية للتركيب الكلامي؛ لأن مؤهلاته وإمكانياته الناجمة عن معناه المفتقر إلى غيره، وبقية أطراف الكلام عاجزة عن الإيفاء بمتطلبات الوظيفة المطلوب منه الاضطلاع بها، إذا عرفنا أسرار ذلك أدركنا تهافت الاعتراضات على تقدير النحويين (مستقر واستقر... الخ) لأن ذلك الحذف تطلبه الاختصار في الكلام بدليل عدم وقوع الحذف عندما يكون المعنى محتاجا إليه في حالة الكون الخاص.

وقد يرى البعض في هذا التحليل اهتماما بالمفردة دون النظر إلى الجملة والسياق، ويعتقد أن ذلك خلاف ما يراه النحويون المهتمون بالتركيب والجمال، ويفيدنا الدكتور حماسة في انتباهته لمثل ذلك عندما يفرق بين عمل النحويين القدامى والنحويين التحويليين في العصر الحديث، بقوله: "غير أن النحويين العرب لم يجعلوا النحو وحده هو الذي يمد الجملة بمعناها، وكانت نظرتهم في ذلك أكثر اتساعا وشمولا بحيث لم يضطروا معها إلى التغيير المستمر، وذلك أنهم يجعلون من المفردات كذلك بدلالاتها عنصرًا يمد الجملة كلها بمعناها، وسوف نجد فيما بعد أن هذه المفردات بدلالاتها أحيانا ما كانت تكون ما يعرف بسياق الحال حتى إنها كانت تعد قرينة لفظية ومعنوية معا في أن واحد تجعل من النحو والمعنى جديلة مزدوجة لغرض واحد" (أ^١).

وبسبب هذه الملاحظات والدقة في التعبير الواصلة إلى درجة الإعجاز، والربط العميق بين معاني الألفاظ والتراكيب المختلفة المؤدية إلى اختلاف وتباين الوظائف التي تمارسها يمكن القول: إن النحاة العرب تميزوا بطريقة بحث نحوية ناجحة، وتحليل عميق ودقيق لأدق صور الاختلاف بين أشكال الألفاظ والتراكيب، وعمق في الاستدلال وإقامة الأدلة العقلية الناجحة لإثبات افتراضاتهم ومقاييسهم المستنبطة من كلام العرب، مما حمل المستشرق يوهان فك إلى القول: "ولقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل وتوضيحية جديرة بالإعجاب بعرض اللغة الفصحى وتصويرها في جميع مظاهرها ... حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد" (Ö1).

هوامش البحث

- آ (ينظر علم الوضع دراسة في فلسفة اللغة بين علماء أصول الفقه وعلماء اللغة - د. عبد الرزاق احمد الحربي، العراق، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، 2006: المقدمة.
- ٤ (حاشية الدسوقي على شرح أبي الليث السمرقندي على الرسالة العضدية: 55.
- Ñ (في المصطلح الإسلامي - د. إبراهيم السامرائي، بيروت، دار الحداثة، ط 1، 1990: 8 وما بعدها.
- Ö (مختصر المعاني - التفتازاني، مسعود بن عمر (ت 793هـ)، طبعة عثمانية: 156.
- Ó (شرح الورقات في علم أصول الفقه - جلال الدين محمد بن احمد المحلي (ت 864هـ)، بيروت، المكتبة العصرية، 2008م: 26 - 27.
- Ô (الخصائص - ابن جني: 1/ 358.
- Õ (المزهر في علوم اللغة وأنواعها - السيوطي: 1/ 48.
- Ö (دراسات نقدية في النحو العربي - عبد الرحمن أيوب، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، 1957: 71، نحو التيسير - احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي،

- العراق، 1984: 125، في النحو العربي نقد وتوجيه - مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986: 73، اللغة بين المعيارية والوصفية - تمام حسان: 50، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر - أحمد مختار عمر: 147 وما بعدها.
- × (اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية دلالية - د. عبد القادر الفاسي الفهري، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة: 24.
- Ã (الأصول في النحو - أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988: 37، ينظر التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين - د. جلال شمس الدين، الإسكندرية، 1994: 12، ونظرات في التراث اللغوي العربي - د. عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 1993م: 118،
- Ã (اللغة بين المعيارية والوصفية: 171.
- Ã (نظرات في التراث اللغوي العربي - المهيري: 117، مدرسة الكوفة ومنهجها - د. مهدي المخزومي، مصر، ط2، 1958: 380 وما بعدها، التعليل اللغوي عند الكوفيين - مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة إبستمولوجية - د. جلال شمس الدين، الإسكندرية، 1994: 14 وما بعدها.
- Ã (الخصائص: 1/ 65، ينظر نظرات في التراث اللغوي العربي: 121-122.
- Ö (دلائل الإعجاز - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، دار مصر، 1357هـ: 410.
- Ö (النحو والدلالة: 11.
- Ö (مفتاح العلوم - أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي، بيروت، دار الكتب العلمية: 33.

- Ö (شرح الرضي على الكافية - تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار
يونس، بنغازي، ط2، 1996م: 1/ 25.
- Ö (الإسراء - من الآية 7.
- × (الشعراء - من الآية 130.
- Â (دلائل الإعجاز: 533.
- Ä (المفصل في علم العربية، تحقيق: سعيد محمود عقيل، لبنان - بيروت، دار الجيل، ط 1،
1424هـ: 12- 13.
- (شرح جمل الزجاجي 0(الشرح الكبير)، تحقيق وضبط: د. أنيس بديوي، دار إحياء التراث
العربي، بيروت - لبنان، ط1، 2003: 1/ 14.
- Ñ (م. ن: 1/ 40.
- Ò (نظرات في التراث اللغوي العربي - المهيري: 131، 148، من أسرار العربية - إبراهيم
أنيس، القاهرة، ط 2، 1966م: 119، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير - أمين
الخولي، القاهرة، دار المعرفة، ط 1، 1966م: 72، دراسات نقدية في النحو العربي - عبد
الرحمن أيوب، القاهرة، 1957م: 9- 11،
- Ó (ينظر على سبيل المثال لا الحصر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب - ابن هشام
الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د ت:
1/ 87، 116، 171، 191.
- Ô (شرح الرضي على الكافية: 1/ 20، 22، 25 وغيرها الكثير.
- Õ (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 46- 47، 350- 351، نظرات في
التراث اللغوي العربي: 85- 86، 96- 99، 105- 110.
- Ö (موجز تاريخ علم اللغة في الغرب - ر. ه. روبنز، ترجمة: د. احمد عوض، سلسلة عالم
المعر 7: 1997، الكويت، 1997: 318- 319، 340- 345،

- × (النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي - د. محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار الشروق، ط1، 2000م: 22.
- ÑÎ (الأصول - دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب - تمام حسان، العراق، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1988: 114.
- ÑÏ (م. ن: 129.
- Ñ (النحو والدلالة: 28 - 29: 40.
- ÑÑ (ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية - تمام حسان: 39.
- ÑÒ (شرح الرضي على الكافية: 1/ 33.
- ÑÓ (الإيضاح في علل النحو - الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، 1959م: 100، ينظر دلائل الإعجاز - الجرجاني: 410.
- ÑÔ (الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية - د. محمود احمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994: 15.
- ÑÕ (شرح الرضي على الكافية: 1/ 38.
- ÑÖ (شرح المفصل - ابن يعيش، مصر، إدارة الطبعة المنيرية: 1/ 24.
- Ñ× (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - عبد الله بن عقيل الهمداني (ت 769هـ)، تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، ط 15، 1972م: 1/ 210 - 211.
- Ô (النحو والدلالة: 37.
- Ö (العربية، ترجمة عبد الحليم النجار، دار الكتاب العربي، 1951م: 2.

المصادر

- ١ - الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية - د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.
- ٢ - الأصول في النحو - أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج (ت 316هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م.
- ٣ - الإيضاح في علل النحو - الزجاجي، إبراهيم بن إسحاق (ت 339هـ)، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، 1959م.
- ٤ - البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر - احمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م.
- ٥ - التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين - د. جلال شمس الدين، الإسكندرية، 1994م.
- ٦ - حاشية الدسوقي على شرح أبي الليث السمرقندي على الرسالة العضدية - محمد المالكي، مصر، المطبعة الخيرية، ط1، 1322.
- ٧ - الخصائص - ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1990.
- ٨ - دراسات نقدية في النحو العربي - عبد الرحمن أيوب، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1957م.
- ٩ - دلائل الإعجاز - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، دار مصر، 1357هـ.
- ١٠ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - عبد الله بن عقيل الهمداني (ت 769هـ)، تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، ط15، 1972م.
- ١١ - شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تحقيق وضبط: د. أنيس بديوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1، 2003م.

- ١٢ - شرح الرضي على الكافية - تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1996م.
- ١٣ - شرح المفصل - ابن يعيش، الحسن بن محمد (ت 791هـ)، مصر، إدارة الطبعة المنيرية.
- ١٤ - شرح الورقات في علم أصول الفقه - جلال الدين محمد بن احمد المحلي (ت 864هـ)، بيروت، المكتبة العصرية، 2008م.
- ١٥ - علم الوضع دراسة في فلسفة اللغة بين علماء أصول الفقه وعلماء اللغة - د. عبد الرزاق احمد الحربي، العراق، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، 2006م.
- ١٦ - في المصطلح الإسلامي - د. إبراهيم السامرائي، بيروت، دار الحداثة، ط1، 1990م.
- ١٧ - في النحو العربي نقد وتوجيه - مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.
- ١٨ - اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية دلالية - د. عبد القادر الفاسي الفهري، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.
- ١٩ - اللغة بين المعيارية والوصفية - تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.
- ٢٠ - مختصر المعاني - التفتازاني، مسعود بن عمر (ت 793هـ)، طبعة عثمانية.
- ٢١ - مدرسة الكوفة ومنهجها - د. مهدي المخزومي، مصر، ط2، 1958م.
- ٢٢ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها - السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، شرح وضبط وتصحيح: محمد احمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.
- ٢٣ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ت.

- ٢٤ - مفتاح العلوم - أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (ت 626هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٢٥ - المفصل في علم العربية - الزمخشري، محمود بن عمر (ت 538هـ)، تحقيق: سعيد محمود عقيل، لبنان - بيروت، دار الجيل، ط1، 1424هـ.
- ٢٦ - من أسرار العربية - إبراهيم أنيس، القاهرة، ط2، 1966م.
- ٢٧ - مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير - أمين الخولي، القاهرة، دار المعرفة، ط1، 1966م.
- ٢٨ - موجز تاريخ علم اللغة في الغرب - ر. ه. روبنز، ترجمة: د. احمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1997م.
- ٢٩ - نحو التيسير - احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، 1984م.
- ٣٠ - النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي - د. محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار الشروق، ط1، 2000م.
- ٣١ - نظرات في التراث اللغوي العربي - د. عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 1993.